

الاستخدام الكفوء للدين العام باتجاه النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2021

Efficient use of public debt towards economic growth in Iraq for the period (2003-2021)

برهان شيع مرعي البياتي/الباحث
أ.م. د. حمدية شاكر مسلم/المشرف
Hamdya Shaker Moslem
Hamdya.s@coades.uobaghdad.edu.iq
Burhanhealth18@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد

الكلمات الرئيسية، مفهوم الدين العام، العوامل المحددة لكفاءة العام، الدين العام والنمو الاقتصادي

Keywords: Concept of Puplic, Factos determining the efficiency of public, Public debt and economic growth.

المستخلص

ان التوسع الذي حصل في حجم الانفاق العام طوال السنوات الماضية بسبب الظروف الأمنية، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة، دفع العراق الى تحمل المزيد من الديون لردم الفجوة وهو ما انعكس سلباً على النمو الاقتصادي، من هنا جاءت فكرة الدراسة التي تمثل الهدف منها توضيح أهمية توجيه أموال الدين العام نحو مجالات الاستثمار في المشاريع العامة ذات التأثير المهم والمكمل لنشاط القطاع الخاص والتي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق، اذ اثبتت الدراسة أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الدين العام والنتاج المحلي الاجمالي اذ أن زيادة الدين المحلي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تخفيض الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (-3.41)، بمعنى أن الدين العام لم يستخدم بشكل كفوء ولم يسهم في تطوير القطاعات الانتاجية المهمة، كما أفرزت الدراسة العديد من التوصيات تمثل أهمها في انشاء هيئة مستقلة تكون مهمتها ادارة توجيه أموال الدين العام نحو الاستثمارات الانتاجية المهمة (تطبيق القاعدة الذهبية)، فضلاً عن ضرورة تطوير سوق العراق للأوراق المالية الحكومية كي يسهم في تنشيط القطاعات الاقتصادية، والعمل على استخدام اموال الدين العام في الاستثمارات الانتاجية وليس الاستهلاكية، من خلال وضع سياسة مدروسة للدين العام واتباع سياسة مالية توسعية منضبطة ومقصودة تؤدي الى دعم السياسة النقدية عن طريق ما تصدره الحكومة من اوراق مالية والتي تهدف من خلالها الى استثمار ما لدى المصارف التجارية من احتياطات فائضة في مشاريع انتاجية تخدم الاقتصاد العراقي.

Abstract

The expansion in the public and general costs happened the past couple of years due to the security situations and the drop of oil prices, have forced Iraq to deem more debts. This had a serious negative impact on the growth of the Iraqi economy. For this reason, the goal of this study is to focus on the importance of the wise and professional use of the debt. The study emphasized that the debt must be invested in the general operations that have a significant impact on the growth of the economy. In addition, these investments have a direct impact on the private sectors projects and operations. The study showed

that the general debt is inversely proportional to the economy growth in the long term. That means the debt wasn't invested efficiently and had minimum impact on the growth of economy. The study suggested that the debt must be managed by an independent committee that will be in charge of the professional and efficient utilize of the debt. Furthermore, the debt must be invested to create productions and not to be used for consumable actions. This can be achieved by using a solid and Robust financial policy.

المقدمة،

يمثل الدين العام مصدراً مهماً من مصادر تمويل عجز الموازنة وأداة مهمة من أدوات السياسة المالية، كما ويعد من أهم القضايا التي لها الأثر الكبير والفاعل في دعم عملية النمو الاقتصادي، فهو سلاح ذو حدين فإما أن يكون عقبة أمام تطور القطاعات الاقتصادية ومن ثم عقبة أمام عملية النمو الاقتصادي أو قد يكون أداة مهمة ووسيلة فاعلة وناجعة في تحقيق نمو اقتصادي حقيقي. كما ويشكل الدين العام تحدياً ليس في حجمه فحسب بل في هيكله واتجاهه وأوجه انفاق حصيلته فضلاً عن الاستقرار الاقتصادي وحجم الموارد العاطلة في الاقتصاد ومستوى الدخل القومي والتي لا تزال جميعها منخفضة في العراق.

مشكلة البحث، ان التزايد المستمر في الدين العام بشقيه المحلي والخارجي مع عدم وجود نمو اقتصادي حقيقي خارج اطار النفط في العراق يُعطي صورة عن الاستخدام أو التوجيه غير الصحيح لتلك الأموال المنفقة منه.

أهمية البحث، تظهر أهمية البحث من خلال دراسة أهمية الدين العام ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، ومعرفة أسباب لجوء العراق الى الدين العام فضلاً عن السياسات المالية المناسبة التي من شأنها أن تقود نحو الاستخدام الكفوء الذي يصب في تحقيق النمو الاقتصادي.

فرضية البحث، ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الاستخدام غير الكفوء للدين العام أدى الى تراجع معدلات النمو الاقتصادي في العراق.

هدف البحث، يهدف البحث الى توضيح أهمية توجيه أموال الدين العام نحو مجالات الاستثمار في المشاريع العامة خاصة البنى التحتية ذات التأثير المهم والمكمل لنشاط القطاع الخاص التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق.

منهجية البحث، يعتمد البحث على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي في الكشف عن العلاقات الاقتصادية بين الدين العام والنمو الاقتصادي.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث، تمثلت الحدود الزمانية للبحث في المدة 2003-2021 أما الحدود المكانية فتمثلت في التركيز على الاقتصاد العراقي.

هيكلية البحث، للإحاطة بجوانب البحث كافة تم تقسيمه على أربع محاور اذ تضمن المحور الأول الاطار النظري والمفاهيمي للدين العام أما المحور الثاني فتضمن العلاقة الفلسفية بين الدين العام والنمو الاقتصادي، بينما تضمن المحور الثالث تحليل العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي أما المحور الرابع فتضمن التحليل القياسي لأثر الدين العام على النمو الاقتصادي وختم البحث بالاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للدين العام

أولاً: مفهوم الدين العام: The concept of public debt: يُعد الدين العام مصدراً مهماً من مصادر الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة عندما تعجز الإيرادات الأخرى عن تمويل نفقاتها العامة، ظهرت للدين العام عدة تعريفات في أدبيات الفكر المالي والاقتصادي اذ يُعرف بأنه (مجموعة المبالغ التي تلتزم بها الدولة أو إحدى هيئاتها العامة للغير لتمويل العجز في موازنتها العامة مع تعهدها بسداد هذا الدين مع الفوائد المترتبة عليه حسب الشروط المتفق عليها من قبل الطرفين)(علوان وطالب، 2019: 35).

ثانياً: هيكل الدين العام: The structure of public debt. يمكن تحليل هيكل الدين العام وفقاً لمحل اقامة الدائن وكالاتي:

1- الدين العام المحلي Internal public debt: يعرف بأنه اتفاق بين طرفين يقوم بموجبه الطرف الدائن من (مؤسسات وطنية، أفراد) بتقديم مبلغ من المال بالعملة الوطنية الى الحكومة عن طريق شرائهم حوالات الخزينة والسندات الحكومية لقاء التعهد بتسديد قيمة القرض وفوائده خلال مدة زمنية محددة (عبداللطيف، 2012: 5).

2- الدين العام الخارجي External public debt: يعرف بأنه مجموع الالتزامات الحكومية تجاه الدائنين غير المحليين، ويُعد شرط الاقامة العامل الرئيس في تحديد نوع الدين سواء محلي أو خارجي وليس الحدود الاقليمية ويستعمل لمعالجة العجز في الموازنة العامة أو لتمويل مشاريع اقتصادية تنموية أو لأي غرض آخر (ثويني، 2006: 139).

ثالثاً: أسباب اللجوء إلى الدين العام: يمكن تقسيم أسباب اللجوء إلى الدين العام إلى أسباب محلية وأخرى دولية وكالاتي:

1- الاسباب المحلية:

أ- انخفاض المدخرات المحلية وسوء توجيه أموال الدين العام: تلجأ الدول النامية إلى الديون بسبب انخفاض المدخرات المحلية، ومن هنا كان الأولى لها العمل على تعزيز حجم المدخرات المحلية وتوجيهها نحو برامجها التنموية بدلاً من اللجوء إلى الاستدانة التي أوقعتها في فخ الديون وخاصةً الديون الخارجية التي أعطيت بشروط قاسية مما حالت دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة في تلك الدول هذا من جهة (مسلم، حجابي، 2015: 4)، ومن جهة أخرى نجد أن غالبية الدول النامية قد أساءت استخدام وتوجيه الديون إذ تم استخدامها في تمويل النفقات الجارية (الرواتب والأجور) بدلاً من توجيهها نحو الاستثمارات التي تؤدي إلى توسيع القاعدة الانتاجية (داغر، وسلمان، 2019: 134). كما أن عدم وجود جهاز منظم يتولى الاشراف على عمليات الاستدانة والرقابة عليها، فلو أجرينا مقارنة بين توظيف الأموال في الدول الرأسمالية وبين توظيفها في الدول النامية نجد أن الأولى ركزت على استيراد المواد الخام الأولية ذات الأسعار المنخفضة اللازمة للتنمية الصناعية وقامت بتصدير السلع ذات الأسعار المرتفعة، لتنتقل في مرحلة لاحقة إلى تصدير رأس المال الاجنبي إلى الدول النامية أما الدول النامية فقد ركزت على استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة وأخذت بتصدير الكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام بأسعار زهيدة (اسماعيل وهذا، 2019: 9).

ب- **ضعف السياسة الضريبية**: عندما لا تستطيع الدولة زيادة الضرائب أو فرض ضرائب جديدة لتمويل النفقات العامة أما لأنها قد وصلت إلى حدها الأقصى بحيث لا يصح للدولة بعده أن تلجأ إلى مزيد من الضرائب التي يؤدي الى تدهور النشاط الاقتصادي ومستوى المعيشة أو لأن زيادتها يترتب عليه ردود فعل سياسية أو اقتصادية خطيرة (علوان وصادق، 2020: 13).

ت- **الانفاق العسكري المتزايد**: تعاني الدول النامية من اضطرابات سياسية شبه مستمرة جعلها تتسابق إلى التسلح وبسبب ضعف مواردها دفعها ذلك إلى اللجوء الى الدين العام المحلي والخارجي غير أن حصة الدين الخارجي عادة هو الأكبر، وأن الانفاق العسكري في هذه الدول يُعد انفاقاً غير منتج وإنما هدر مستمر في الطاقة الانتاجية (مناطي ومجيد، 2017: 22).

2- الأسباب الدولية:

أ- **ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية**: إن تركيز الاقتراض بالدولار أدى إلى تحمل الدول النامية أسعار فائدة عالية وأسعار صرف مرتفعة، كما أدى الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة الحقيقية (سعر الفائدة الحقيقي الفرق بين سعر الفائدة الإسمي ومعدل التضخم) التي اقترضت بها مجموعة الدول المدينة إلى تفاقم المشكلة، فضلاً عن أن ارتفاع الشدائد والمتزايد في أسعار الفائدة في الدول المتقدمة أدى إلى زيادة أعباء الديون، إذ تجاوزت فوائد الديون في العديد من الدول قيمة الديون الأصلية وأصبح خدمة الدين العام يمثل نسبة كبيرة من صافي الديون (اليحيى والخربوش، 2007: 323-326).

ب- **تقلبات أسعار النفط وتدهور شروط التبادل التجاري الدولي**: أدت التقلبات في أسعار النفط إلى حدوث تغييراً كبيراً في العلاقات الاقتصادية الدولية وهو ما تسبب بتقليل الفوائض النقدية في أسواق النقد الدولية، مما أثر كثيراً على أزمة الدين العالمي التي أضعفت كثيراً من قدرة الدول النفطية المدينة على الوفاء بالتزاماتها خاصة إذا ما علمنا بأن المصدر الرئيس الذي تعتمد عليه هذه الدول هو النفط، وأن نقص العملات الأجنبية يُعد من أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث عجز في الموازنة العامة وهو ما دفع إلى الاستمرار في الحصول على المزيد من الديون، كما إن ظاهرة التخصص وتقسيم العمل الدولي التي فرضت على الدول النامية التخصص في إنتاج المواد الأولية والمواد الخام ذات الأسعار المنخفضة واستيراد حاجتها من الآلات والتجهيزات والتكنولوجيا المتطورة من الدول الصناعية المتقدمة بأسعار مرتفعة أدى إلى تزايد الدين العام (داود، مسلم، 2007: 3-4).

المحور الثاني: الدين العام والنمو الاقتصادي

أولاً: **مفهوم النمو الاقتصادي**: يعرف النمو الاقتصادي بأنه ظاهرة من الظواهر الاقتصادية طويلة الأجل تتضمن تغيرات كمية ونوعية تحدث في الاقتصاد خلال مدد زمنية متعاقبة تؤدي الى زيادة في الدخل القومي الحقيقي للبلد، يرافق هذه الزيادة تغيرات مستمرة في مختلف القطاعات الاقتصادية (رشم والكبيسي، 2004: 217). كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه زيادة حجم الانتاج الكلي من السلع والخدمات التي تم الحصول عليها خلال مدة زمنية معينة، متضمناً تعويض رأس المال المادي نسبة الى عدد السكان بالتزامن مع ادخال تغيرات في البنى الاقتصادية والهيكل الاقتصادي (العبيدي، 2020: 21).

ثانياً: **العلاقة الفلسفية بين الدين العام والنمو الاقتصادي**: أشارت معظم الدراسات الحديثة الى أن هناك نسبة من الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي يتحول عندها أثر الدين لينعكس سلباً على

النمو الاقتصادي بدلاً من الأثر الإيجابي له وهو ما يعرف بالمستوى الحرج للدين العام، وأن هذا المستوى يختلف من بلد إلى آخر، إذ يبدأ من (20%) من الناتج المحلي الإجمالي أو أقل بقليل ويتصاعد ليصل إلى (110%) من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن معظم الدراسات لم تتفق على تحديد مستوى حرج موحد يشمل كل الاقتصادات وكل الدول في إدارتها لدينها بل أن هذا المستوى يختلف من بلد إلى آخر ومن اقتصاد إلى آخر وكالاتي: (Sanchez and Garcia, 2016: 44).

1- المستوى الحرج للدين العام على النمو الاقتصادي في الدول النامية: أشارت معظم الدراسات التي أجريت عن الدين العام في الدول النامية إلى وجود علاقة غير خطية بين الدين العام والنمو الاقتصادي وأن للدين العام تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي يبدئ عند مستويات حرجة مختلفة، إذ أشارت دراسة أجريت على عدة دول أفريقية إلى أن الدين مرتبط بعلاقة غير خطية مع النمو الاقتصادي وأن المستوى الحرج للدين كان عند مستوى (47.3%) من الناتج المحلي الإجمالي (Benayed et al, 2015: 189). بينما أظهرت دراسة أخرى أجريت على (12) دولة من دول الكاريبي أن المستوى الحرج للدين العام كان عند مستوى (56%) من الناتج المحلي الإجمالي وأيضاً أن العلاقة كانت غير خطية لكنها كانت محايدة بين مستوى (30-56%) (Greengage et al, 2012: 1) كما أظهرت دراسة أجريت على الاقتصاد النيجيري أن العلاقة أيضاً كانت غير خطية وأن المستوى الحرج للدين كان بين (13-39%) من الناتج المحلي الإجمالي (Ogonna, 2016: 15). لقد بينت معظم تلك الدراسات أن هناك مستويين حرجين للدين العام يتمثل الأول في الدول النامية ذات المؤسسات والسياسات الكفؤة والتي تتمتع باستقرار اقتصادي ويكون المستوى الحرج للدين العام فيها (20%) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يكون المستوى الحرج للدين العام (17.3%) من الناتج المحلي الإجمالي في الدول التي تتصف بضعف الكفاءة في الجهاز الإنتاجي وتفتقر إلى الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

2- المستوى الحرج لأثر الدين العام على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة: تعددت الدراسات التي تناولت تأثير الدين العام في النمو الاقتصادي في هذه الدول، وتباينت نتائج الدراسات شأنها شأن مثيلتها في الدول النامية، إذ اثبتت دراسة أجريت عن الاقتصاد الهندي عام 2015 عدم وجود أثر سلبي للدين العام على النمو الاقتصادي (Kaur, 2015: 56)، كذلك لم يرصد في الاقتصاد الياباني تأثير سلبي للدين العام على النمو الاقتصادي رغم كون الدين العام في اليابان هو الأعلى على الإطلاق بين الدول المتقدمة إذ وصلت نسبته إلى (233%) من الناتج المحلي الإجمالي لها في نهاية العام 2011. (Kourtellos and Tan, 2013: 35)، بينما بينت دراسة أجريت عن حالة (44) دولة متقدمة في العام 2010 والتي تعد من أهم الدراسات التي بينت أن هناك مستوى حرج للدين العام في الدول المتقدمة إذ بينت أن المستوى الحرج للدين العام قد بلغ (90%) من الناتج المحلي الإجمالي وأن المستويات المرتفعة من الدين العام الأعلى من (90%) من الناتج المحلي الإجمالي كانت مصحوبة بمستويات منخفضة من النمو الاقتصادي وان معدلات النمو في الدول ذات المستويات المرتفعة للدين العام هي أقل بنسبة 1% عن الدول ذات المستوى المنخفض من الدين العام (Reinhart and Rogoff, 2010: 69-86).

ثالثاً: العوامل المحددة لكفاءة الدين العام:

1- هيكل الدين العام: تعتمد كفاءة الدين العام بشكل كبير على هيكل وتركيب الدين العام وليس على حجم الدين العام فقط، لذلك فإن اختلاف هيكل الدين العام يؤدي إلى حدوث اختلاف وتباين

في المستوى الحرج فالدول التي يتسم دينها العام بطول آجال استحقاق سندات، ومن ثم انخفاض تكلفة الاقتراض متمثلة في سعر الفائدة، ويكون أغلب حائزيه من خارج الجهاز المصرفي غالباً ما يتأخر فيها ظهور الآثار السلبية للدين العام وتزداد كفاءة الدين العام ويكون أثره ايجابي على متغيرات الاقتصاد الكلي، فلا تظهر عند المستويات المنخفضة للدين العام، ومن ثم يرتفع فيها المستوى الحرج للدين العام (Vosyliūtė, 2014: 51).

2- اتجاه الدين العام: ترتبط كفاءة الدين العام باتجاه الدين نحو الارتفاع أو الانخفاض أكثر مما يرتبط بحجم الدين فقط فإذا كانت ديون الدولة مرتفعة لكنها متجهة نحو الانخفاض فأنها سوف تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة على غرار تلك الدول التي ليست لديها ديون مرتفعة، اليابان على سبيل المثال تجاوزت ديونها نسبة (233%) الا أنها تحقق نمو اقتصادي، من هنا فإن الدين المرتفع لذاته هو ليس دليلاً كافياً على أن الدين العام بلغ مستويات حرجه بل يمكن أن يكون كفوء ويؤثر بشكل ايجابي في معدلات النمو الاقتصادي لمجرد أن الدين متجه نحو الانخفاض، والعكس يحدث في تلك الدول ذات الديون المنخفضة أو المتوسطة المتجهة نحو الارتفاع، ويعزى تفسير ذلك حدوث تحسن أو تدهور في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الصادرات والاستثمار والنتائج المحلي الاجمالي، إن اتجاه الدين العام نحو الانخفاض يعني أنه الدين العام بدء يحقق تعزيز مالي ومن ثم استدامة مالية ومن ثم فإن الدولة بدت تتبنى اجراءات من أجل خفض حجم الدين العام فضلاً عن سداد جزء من الأرصدة القائمة لهذا الدين، ومن ثم زيادة في الادخار للقطاع الخاص وهو ما يترتب عليه تحسن في سعر الفائدة ينعكس بشكل ايجابي على زيادة حجم الاستثمار ومن ثم على النمو الاقتصادي، فقد تكون ديون بعض الدول متساوية من حيث الحجم إلا أن بعضها يعاني من أثر سلبي لمجرد أن حجم الدين العام أخذ في الارتفاع بمعنى أنه لم يستخدم بشكل كفوء بحيث يؤدي إلى تحقيق تعزيز مالي بينما دول أخرى يكون أثر الدين العام إيجابي لمجرد أن حجمه متجه نحو الانخفاض كونه تسبب في تحقيق تعزيز مالي من خلال توسيع القاعدة الانتاجية. (Chudik et al. 2014: 14).

3- أوجه انفاق الدين العام: أثبتت معظم التجارب أن كفاءة الدين العام وأثره الايجابي على متغيرات الاقتصاد الكلي هو نتاج الاستخدام الحكيم للدين العام في الأغراض الانتاجية المكتملة والمؤازرة لنشاط القطاع الخاص فضلاً عن الادارة السليمة والكفوة للدين العام إذ أثبتت دراسة أجريت في الهند في العام (2015) أن هناك علاقة ايجابية بين كل من الدين العام والاستثمار والنمو الاقتصادي وأن سبب هذه العلاقة ايجابية راجع إلى أن الأموال التي حُصلت عن طريق الدين قد تم توجيهها نحو أغراض إنتاجية ساهمت في توسيع القاعدة الانتاجية كما خلصت هذه الدراسة إلى أن المشكلة لا تكمن في الدين العام ولا في حجمه بل في طريقة انفاق الدين وتوجيهه نحو القنوات الانتاجية والاستثمارية. (Kaur and Kaur, 2015: 56).

4- الاستقرار الاقتصادي والمؤسسي ومستوى الدخل القومي: إن للاستقرار الاقتصادي والمؤسسي دور مهم في تحقيق كفاءة الدين العام، إذ أثبتت دراسة أجريت في العام (2010) عن (136) دولة نامية ومتقدمة أن الاستقرار الاقتصادي والعوامل المؤسسية والقوانين والتشريعات ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ومدى تطور سوق الأوراق المالية تسهم بشكل كبير في تحقيق كفاءة الدين العام، وتوصلت إلى أن الدول ذات المؤسسات الاقتصادية التي يرتفع فيها مستوى الدخل القومي

تكون أثر قدرة على الاستدانة وبشروط جيدة كونها تتمتع بارتفاع جدارتها الائتمانية فضلاً عن أنها أكثر قدرة في توجيه حصيلة دينها نحو أغراض إنتاجية وينخفض فيها الأثر السلبي للدين على متغيرات الاقتصاد الكلي بل على العكس يمارس الدين العام أثراً موجباً وتكون نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي أعلى من الدول التي تتمتع بسياسات اقتصادية أقل كفاءة بنحو 10-15%.

(Cordell et al,2010: 18-19).

5- مرونة الجهاز الانتاجي وحجم الموارد العاطلة: تعتمد كفاءة الدين العام على حجم الموارد العاطلة في الاقتصاد ومرونة الجهاز الانتاجي إذ إنه دخول الحكومة كمقترض لجزء من المدخرات غير المستغلة لن يتسبب في آثار سلبية على الاستثمار الخاص بل على العكس سوف يساهم في تشغيل المدخرات العاطلة وقد يدعم متغيرات الاقتصاد الكلي ومن ثم التنمية المستدامة خاصة إذا تم توجيه حصيلة الدين العام نحو الانفاق الاستثماري والانتاجي مع وجود جهاز انتاجي مرن، إذ إن التحليل الاقتصادي الخاص بأثر الدين العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية يرتبط بشكل كبير على أثر المزاحمة، وفي حال كون الاقتصاد يعاني من وجود موارد عاطلة غير مستغلة عندها سوف يكون أثر المزاحمة قليل الأهمية، إذ إن ظهور الأثر السلبي للدين العام يرتبط بدرجة توظيف الموارد في الاقتصاد، وفي حال وجود موارد عاطلة ومدخرات غير مستغلة سوف ينعكس الدين العام إيجابياً أو في أقل تقدير سيتأخر ظهور الآثار السلبية ويرتفع المستوى الحرج للدين العام.

(Reinhart,2010: 573-578).

المحور الثالث: تحليل اتجاهات الدين العام والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2021،

أولاً: مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي قاعده الدين: ويمكن توضيح هذا المؤشر كالآتي:

1- مؤشر الدين المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي: من الجدول (1) يتبين ان نسبة الدين العام المحلي من الناتج المحلي الاجمالي بلغت (18.73 %) ثم اتجهت بعدها الى الانخفاض اذ بلغت (2.83 %) من الناتج المحلي الاجمالي في العام 2008 بسبب تحسن اسعار النفط، اتجهت بعدها الى الارتفاع نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية للعام 2008 المتمثلة بانخفاض اسعار النفط التي ادت الى انخفاض كبير في الناتج المحلي اذ بلغ (130,643,200) مليون ديناراً في العام 2009 ليرتفع الدين المحلي الى (8,434,049) مليون ديناراً وبنسبة (6.45 %) من الناتج المحلي الاجمالي، أما في العام 2013 فقد حصل انتعاش اقتصادي نتيجة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الكميات المصدرة منه لتنخفض نسبة الدين المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي الى أدنى مستوى اذ بلغت (1.55 %)، ثم حصل تراجع في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة في قيمة الدين المحلي بسبب الأزمة الأمنية التي مر بها العراق والتي أدت الى تدمير لعدة محافظات عراقية وزيادة كبيرة في الانفاق العسكري غير المنتج مع تراجع كبير في أسعار النفط لذلك ارتفعت نسبة الدين المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي الى أعلى مستوى خلال مدة الدراسة اذ بلغت (24.05 %) في العام 2016 وهي تعد نسبة كبيرة نوعاً ما بالنسبة لاقتصاد مدمر كالاقتصاد العراقي ثم اتجه الاقتصاد العراقي الى الانتعاش التدريجي بسبب تحسن اسعار النفط لتنخفض نسبة الدين العام المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي الى (13.88 %) أما في العام 2020 فقد ارتفعت نسبة الدين المحلي الى الناتج اذ بلغت (29.23 %)، ثم انخفضت قليلاً في العام 2021 اذ بلغت (23.19 %) من الناتج المحلي الاجمالي، مما سبق وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الدين العام المحلي الى الناتج في بعض السنوات التي حصل فيها اضطرابات سواء أمنية أو اقتصادية إلا أن

الدين العام المحلي لا يزال ضمن حدود قاعدة الدين الامنة التي لا تشكل خطراً على الاقتصاد العراقي وأنه بالإمكان الاستفادة منه بشكل كبير في تطوير وتوسيع القاعدة الانتاجية.

2- **مؤشر الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي**: يُعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي تعكس حدود الخطورة والأمان عند التوجه نحو الاقتراض من الخارج وهو مرتبط مع الناتج المحلي الاجمالي في البلد ويعبر عن القوة الاقتصادية لمجموع قيم للسلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة، فضلاً عن أنه يعبر عن مقدار حصة الأجانب من الناتج المحلي الاجمالي، وقد حدد الاتحاد الاوربي النسبة المعيارية لنسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي على ان لا تتجاوز (60%) غير أن حدود الخطر لنسبة الدين من الناتج المحلي الاجمالي في الدول النامية قد تبدء بالظهور بين 17-20% بحسب دراسات حديثة نُشرت مؤخراً ومن الجدول (1) يتبين أن النسبة بدت مرتفعة بشكل كبير جداً إذ بلغت نسبة الدين العام الخارجي من الناتج المحلي الاجمالي (582.38%) في العام 2003 نتيجة تراكم ديون سابقة بمعنى أن العراق مدين للعالم الخارجي بأكثر من ثلاث أضعاف ونصف ما يملك من ناتج، ثم انخفضت النسبة قليلاً في العام 2004 الى (243.50) الا أنها لا تزال حرجة وكبيرة جداً، اتجهت النسبة الى الانخفاض لكنها بقيت كبيرة الى أن وصلت في العام 2013 الى (18.24%) بسبب ارتفاع اسعار النفط وزيادة الكميات المصدرة منه فضلاً عن أن العراق شهد نوع من الاستقرار السياسي والأمني، أما في العام 2016 فقد ارتفعت نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغت (23.63%) بسبب الظروف الأمنية التي حلت بالعراق والتي أدت الى نزوح وتهجير لسكان عدد من المحافظات وزيادة الانفاق العسكري والمدني مع تراجع كبير في أسعار النفط ثم اتجهت الى الانخفاض اذ بلغت (14.00%) في العام 2021 بسبب التحسن التدريجي الذي طرأ على أسعار النفط. مما سبق يتضح ان نسبة الدين العام الخارجي من الناتج المحلي الاجمالي كانت كبيرة في بداية المدة المدروسة وتجاوزت نسبة قاعدة الدين (60%) التي اقرتها اتفاقية ماستريخت، ثم اتجهت الى الانخفاض بعد العام 2006 بسبب اعادة جدولة ديون دول نادي باريس، الا أنها عبرت مستوى 20% من الناتج في معظم السنوات المدروسة وفي ظل غياب الكفاءة الاقتصادية للدين العام الخارجي وتوجيهه نحو الانفاق العسكري المتزايد فضلاً عن دفع الرواتب والاجور والسلع الاستهلاكية مع غياب شبه تام للقطاع الخاص لعدم وجود الارضية المناسبة للاستثمار على صعيد الهيكل الاقتصادي المدمر وعلى صعيد الوضع الأمني غير المستقر كل ذلك يندرج بخطر الاستمرار في الاستدانة من الخارج حتى مع كونه لم يتجاوز حدود الأمان المعروفة فبحسب الدراسات الحديثة التي أجريت على اقتصاديات الدول النامية تبين بأن حدود الخطر تظهر بين نسبة 17-20% من الناتج المحلي وليس عند 60% كما اقرتها الاتفاقية الأوروبية.

جدول (1) نسبة الدين المحلي والخارجي من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003-2021)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار) (1)	نسبة الدين المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي (%) (2)	نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي (%) (3)
2003	788,585,29	18.73	582.38
2004	358,235,53	11.12	243.50
2005	598,533,73	8.96	142.88
2006	954,587,95	5.90	85.17
2007	813,455,111	4.65	64.31
2008	061,026,157	2.83	33.17
2009	200,643,130	6.45	40.01
2010	565,064,162	5.66	32.23

24.31	3.42	107.327.217	2011
20.09	2.57	490.225.254	2012
18.24	1.55	529.587.273	2013
18.58	3.57	655.332.266	2014
24.74	16.51	971.680.194	2015
23.63	24.05	141.924.196	2016
20.84	21.50	710.665.221	2017
16.80	15.55	874.918.268	2018
15.72	13.88	868.157.276	2019
19.28	29.23	798.768.219	2020
14.00	23.19	534.439.301	2021

المصدر: العمود (1) البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، الأعمدة (2,3) من عمل الباحثان.
ثانياً، مؤشر الدين العام والنمو الاقتصادي: يمكن من خلال استخدام أموال الدين العام القيام باستثمارات حكومية كفوءة ورشيدة تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي وأيضاً حجم الحيز المالي، فالدين الكفاء يُعد محركاً رئيساً لمتغيرات الاقتصاد الكلي وأن أهميته تأتي من خلال قدرته على تحفيز النمو الاقتصادي وتأثيره في الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي وتحقيق عمق مالي ومن ثم استدامة مالية، فكلما كانت أموال الدين العام تنفق بأسلوب انتاجي على مشاريع البنية الاساسية وتصحيح هيكل الاقتصاد وتحقيق فوائض مالية كلما كان البلد أكثر قدرة على الاستثمار في الاستدامة وكلما كان ذلك يمكن أن يحول دون نشوء حالة دين متأزمة، فمن المهم للدول النامية أن تحتفظ بالأهلية الائتمانية أو الجدارة الائتمانية التي تسهل حصولها على الدين العام. ويمكن تحليل العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي كالآتي:

1- مؤشر الدين المحلي والنمو الاقتصادي: تعتمد الدولة بشكل أساسي في تسديد فوائض وأقساط الدين العام على الإيرادات النفطية والتي تعتمد بدورها على أسعار النفط العالمية والتي تشكل نسبة كبيرة جداً من الناتج المحلي الاجمالي اذ تعبر الزيادة فيه عن مقدار النمو الاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد خلال سنة، بالتالي كلما حصلت زيادة في مقدار النمو الاقتصادي بمعدل أكبر من الزيادة في نمو الدين العام كان بإمكان الحكومة تسديد أقساط الدين العام والفوائد المترتبة عليه (رشيد واخرون، 2020: 18)، ومن الجدولين (2)(3) والشكل (1) يتبين أن معدل التغير في الدين المحلي بلغ (6.87%) في العام 2004 وانخفض الى (-14.21%) في العام 2008 وكان متوسط التغير في معدل الدين المحلي في المدة 2004-2008 سالب اذ بلغ (-3.68%) بالمقابل كان معدل التغير في النمو الاقتصادي مرتفع اذ بلغ (79.93%) في العام 2004 وانخفض الى (40.88%) في العام 2008 وبلغ متوسط معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي لنفس المدة (41.10) أما اتجاه العلاقة بينهما فكانت طردية متوسطة بدليل قيمة واطارة معامل الارتباط اذ بلغ (0.51) بمعنى أن زيادة معدل نمو الدين العام المحلي يؤدي الى حصول زيادة في معدل النمو الاقتصادي بنفس الاتجاه، لكن على الرغم من العلاقة الطردية بين المتغيرين الا أن جزء كبير من النمو الاقتصادي راجع الى تحسن أسعار النفط والكميات المصدرة منه بالتزامن مع الزيادة في الدين المحلي، اذ أن معظم أموال الدين العام المحلي كانت توجه نحو الانفاق الاستهلاكي والعسكري بسبب التوترات الأمنية التي لحقت احتلال العراق. أما المدة 2009-2015 فقد زاد معدل التغير في الدين العام المحلي من (89.29%) في العام 2009 الى (237.63%) في العام 2015 بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت الى انخفاض اسعار وكميات النفط فضلاً عن الوضع الأمني الذي شهدته العراق في العام 2014 وما تلاه وزيادة الانفاق العسكري لذلك كان متوسط معدل

التغير في الدين العام المحلي موجب اذ بلغ (56.21) بالمقابل انخفض معدل التغير في النمو الاقتصادي من (16.80-%) في العام 2009 الى (26.90-%) في العام 2015 بسبب انخفاض اسعار النفط وزيادة الانفاق العسكري نتيجة احتلال ثلاث محافظات مهمة بيد المصالح الإرهابية اذ بلغ متوسط التغير في معدل النمو الاقتصادي (5.19%) وكانت العلاقة بينهما عكسية قوية بحسب قيمة واشارة معامل الارتباط اذ بلغ (-0.84%)، كون معظم الدين المحلي يوجه نحو الانفاق التشغيلي المتمثل بالرواتب والأجور نتيجة زيادة أعداد الموظفين العاملين في الدولة العراقية وزيادة مخصصاتهم فضلاً عن التحديات الأمنية التي تعرض لها العراق في تلك المدة وبالتالي لم يوجه الدين العام المحلي نحو الانفاق الاستثماري خلافاً للقاعدة الذهبية، لذلك كان تأثيره سلبي عكسي قوي في النمو الاقتصادي. أما المدة 2016-2021 فقد كان معدل النمو في الدين المحلي متزايد اذ بلغ (47.34%) في العام 2016، وبلغ (0.59%) في العام 2022 وكان التغير في معدل متوسط الدين المحلي موجب اذ بلغ (14.91%) للمدة 2016-2022 بالمقابل كان معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي ايضاً متزايد اذ ارتفع من (1.15%) في العام 2016 الى (8.9%) في العام 2022 وكان متوسط معدل التغير في النمو الاقتصادي موجب اذ بلغ (9.03%) وكانت العلاقة بينهما عكسية قوية بموجب قيمة معامل الارتباط اذ بلغ (-0.67%) ولنفس الاسباب المذكورة انفاً أثرت زيادة معدلات نمو الدين المحلي سلباً في معدلات النمو الاقتصادي، بسبب الأزمة المزدوجة التي تعرض لها العراق والمتمثلة في الأحداث الأمنية التي شهدتها العراق والتي أدت الى نزوح سكان ثلاث محافظات من جهة وانخفاض أسعار النفط والكميات المصدرة منه نتيجة أزمة جائحة كورونا وزيادة أعداد الموظفين بشكل كبير من جهة أخرى لذلك فأن معظم الدين المحلي يوجه نحو الانفاق التشغيلي المتمثل بالرواتب والأجور وشراء الاسلحة والمعدات الحربية وأن معدلات النمو الاقتصادي التي حصلت راجعة معظمها الى تحسن أسعار النفط والكميات المصدرة وليس للدين العام المحلي.

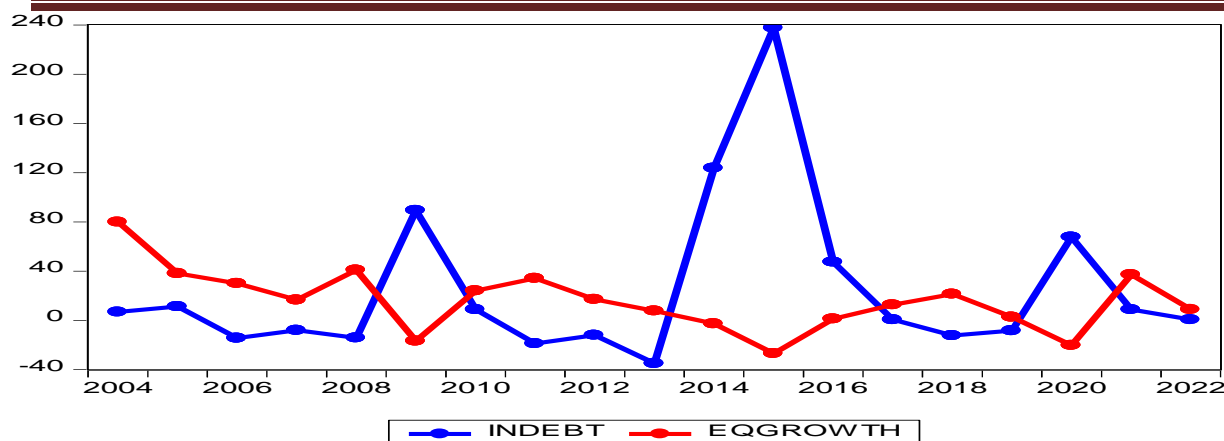
2- مؤشر الدين الخارجي والنمو الاقتصادي: من الجدولين (2)(3) يتبين ان هناك علاقة عكسية بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي وأن الدين الخارجي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في المدة 2003-2008 اذ بدء معدل التغير في الدين الخارجي يتجه نحو التناقص نتيجة الاعفاءات التي منحت للعراق من جراء تراكم الديون الخارجية اذ بلغ (-24.79%) في العام 2004 بالمقابل كان معدل النمو الاقتصادي مرتفع في تلك السنة نتيجة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الكميات المصدرة منه اذ بلغ معدل النمو الاقتصادي في نفس العام (79.93%) ثم استمر معدل التغير في الدين العام الخارجي بالانخفاض اذ بلغ (-27.32%) في العام 2008 بينما كان النمو الاقتصادي موجباً في ذلك العام اذ بلغ (40.88%) وكان متوسط معدل التغير في الدين العام الخارجي في المدة 2004-2008 (-21.10) بينما متوسط معدل التغير في النمو الاقتصادي كان موجب اذ بلغ (41.10%) وكانت العلاقة بينهما عكسية متوسطة بحسب قيمة واشارة معامل الارتباط الذي بلغ (-0.62) كون معظم الديون الخارجية كانت تراكمية نتيجة الحرب العراقية الايرانية وحرب الخليج بالتالي كانت توجه نحو الانفاق العسكري وليس من أجل تحقيق أهداف تنموية لذلك كان تأثير الدين العام الخارجي في تلك الفترة سلبي على النمو الاقتصادي، فضلاً عن أن معظم الدين الخارجي يوجه نحو الانفاق التشغيلي وليس الانفاق الاستثماري نتيجة زيادة الرواتب والأجور وزيادة عدد العاملين في مؤسسات الدولة العراقية. أما المدة 2009-2015 فقد استمر معدل نمو الدين العام الخارجي بالانخفاض نتيجة تحسن نسبي في الوضع

الأمني وتحسن في أسعار النفط لذلك انخفض من (0.35%) في العام 2009 الى (-2.66%) في العام 2015 بالمقابل كان معدل النمو الاقتصادي قد انخفض ايضاً من (16.80%-) في العام 2009 الى (26.90%-)، وكان معدل التغير في متوسط الدين الخارجي متناقص وبإشارة سالبة اذ بلغ (1.09%-) بينما كان التغير في النمو الاقتصادي موجب اذ بلغ (5.19%) وكانت العلاقة بينهما طردية ضعيفة بحسب درجة معامل الارتباط اذ بلغت (0.31)، وهذا يعني بداية تأثير موجب للدين لكن ضعيف كونه لم يوجه نحو الاستثمارات المهمة والحيوية بل ذهب معظمه نحو الرواتب والاجور والانفاق العسكري فضلاً عن استثمارات غير مهمة لا تسهم في توسيع القاعدة الانتاجية ومن ثم لم يؤدي الى تحقيق تعزيز مالي خارج اطار انتاجية القطاع النفطي اذ ان معظم النمو الاقتصادي الذي حصل هو نتيجة زيادة الايرادات النفطية وجزء بسيط راجع الى تأثير الدين العام الخارجي، استمر بعدها معدل نمو الدين العام الخارجي بالانخفاض الكبير اذ تبذلت السياسة النقدية للبنك المركزي بعد العام 2014 بسبب تراجع أسعار النفط اذ قام البنك المركزي باتباع سياسة نقدية ملبية accommodative policy غير متشددة وهي أقرب الى التيسير الكمي QE اذ اتجه الى الدين المحلي من خلال قبول البنك المركزي بخصم حوالات الخزينة التي كانت تحملها المصارف التجارية لذلك انخفض معدل النمو في الدين العام الخارجي من (3.39%-) في العام 2016 الى (-29.89%) في العام 2022 بالمقابل نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي اتجه نحو الارتفاع اذ ارتفع من (1.15%) في العام 2016 الى (8.91%) في العام 2022 وكان متوسط التغير في معدل الدين الخارجي بلغ (6.20%) بينما بلغ متوسط التغير في النمو الاقتصادي (9.03%) وكانت العلاقة بينهما طردية ضعيفة بحسب قيمة معامل الارتباط اذ بلغ (0.7) وأن سبب ضعف العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي هو عدم توجيه معظم أموال الدين الخارجي نحو الاستثمارات بل جله يذهب نحو مواجهة الأزمات التي شهدتها العراق في تلك المدة والمتمثلة بانخفاض أسعار النفط فضلاً عن الأحداث الأمنية التي شهدتها العراق وزيادة كبيرة في الانفاق العسكري تلتها جائحة كورونا والاعلاق الذي تسبب في انخفاض اسعار النفط والكميات المصدرة منه بالتالي كان هناك أزمات مزدوجة عصفت بالاقتصاد العراقي المدمر أصلاً، أما متوسط معدل نمو الدين العام الخارجي فقد كان متناقص طول المدة 2003-2022 اذ بلغ (6.12%-) بينما كان متوسط معدل النمو الاقتصادي متزايد في نفس المدة اذ بلغ (16.06%) وكانت العلاقة بينهما عكسية متوسطة على طول المدة المدروسة بدليل قيمة واسارة معامل الارتباط اذ بلغ (-0.50) بمعنى أن زيادة الدين الخارجي تؤدي الى تخفيض النمو الاقتصادي وبالعكس، نستخلص مما سبق أن الدين الخارجي لم يؤدي الى تعزيز إيرادات الدولة غير النفطية بالتالي لم يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي بل على العكس اثر سلباً في النمو الاقتصادي والسبب الرئيس في ذلك هو أن الديون الخارجية كانت تذهب باتجاه الانفاق العسكري والانفاق الاستثماري غير المهم.

جدول (2) اتجاه العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2022)

المدة	التغير في الدين المحلي	التغير في الدين الخارجي	التغير في النمو الاقتصادي	معامل الارتباط بين الدين المحلي والنمو الاقتصادي	معامل الارتباط بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي
2008-2004	-3.68	-21.10	41.10	0.51	-0.62
2015-2009	56.21	-1.09	5.19	-0.84	0.31
2022-2016	14.91	6.200	9.03	-0.67	0.07
2022-2004	25.23	-6.12	16.06	-0.61	-0.50

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الدين العام والنواتج المحلي الاجمالي في العراق. شكل (1) العلاقة بين الدين المحلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2022)



المصدر: من عمل الباحثان باستخدام برنامج EViews 10

جدول (3) العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2021)

السنوات	الدين العام المحلي (مليون دينار)	معدل التغير في الدين المحلي (%)	الدين العام الخارجي (مليون دينار)	معدل التغير في الدين الخارجي (%)	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)	معدل النم في الناتج المحلي الاجمالي
2003	684,543.5	-	172301900	-	788,585.29	-
2004	061,925.5	6.87	129630480	-24.76	358,235.53	79.93
2005	960,593.6	11.28	105066720	-18.94	598,533.73	38.12
2006	390,645.5	-14.38	81418012	-22.50	954,587.95	29.99
2007	705,193.5	-8.00	71683734	-11.95	813,455.111	16.60
2008	569,455.4	-14.21	52097744	-27.32	061,026,157	40.88
2009	049,434.8	89.29	52281450	0.35	200,643,130	-16.80
2010	806,180.9	8.85	52244010	-0.07	565,064,162	24.05
2011	859,446.7	-18.88	52836030	1.13	107,327,217	34.09
2012	519,547.6	-12.07	51087124	-3.31	490,225,254	16.97
2013	549,255.4	-35.00	49908298	-2.30	529,587,273	7.616
2014	019,520.9	123.70	49494368	-0.82	655,332,266	-2.65
2015	805,142.32	237.63	48174774	-2.66	971,680,194	-26.90
2016	251,362.47	47.34	46538886	-3.39	141,924,196	1.15
2017	796,678.47	0.66	46197312	-0.73	710,665,221	12.56
2018	918,822.41	-12.28	45187860	-2.18	874,918,268	21.31
2019	548,331.38	-8.34	43414860	-3.92	868,157,276	2.691
2020	559,246.64	67.60	42387702	-2.36	798,768,219	-20.41
2021	394,912.69	8.81	42220000	-0.39	534,439,301	37.16

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، عدد خاص 2003، نشرات مختلفة لسنوات متعددة. جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين الخارجي، سنوات مختلفة.

المحور الرابع، قياس وتحليل اثر الدين على النمو الاقتصادي في العراق

من أجل إعطاء النظرية الاقتصادية جانباً عملياً ومطابقتها مع الواقع لابد من استخدام احدى طرق القياس الكمي ووسائل الاقناع الاحصائية، اذ يمكن صياغة العلاقات بين المتغيرات بشكل نموذج قياسي يتم من خلاله شرح وتفسير العلاقات الاقتصادية المختلفة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع ودراسة مدى استقرارية النموذج المقدر للمدة (2003-2021) ومن أجل التحقق من وجود علاقة بين المتغير التفسيري الدين العام بشقيه (المحلي والخارجي) وبين المتغير التابع (GDP) تم استخدام أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لمعرفة أثر العلاقة في الأجلين القصير والطويل.

أولاً: اختبار السكون. يمكن اختبار سكون السلاسل الزمنية بعدة طرق إلا أن أكثرها شيوعاً هو اختبار جذر الوحدة (UnitRootTest)، إذ يُعد أحد أهم الاختبارات المستخدمة في تشخيص سكون السلسلة الزمنية من عدمها، وعلى الرغم من تعدد اختباراتنا إلا أننا سوف نستخدم اختبارين كونهما أكثر دقة وشيوعاً وكالاتي:

1- اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF): لقد طور ديكي فولر اختبار جذر الوحدة لاجتياز مشكلة الارتباط الذاتي للخطأ العشوائي التي تجاهلها اختبار ديكي فولر البسيط، إذ يستعمل هذا الاختبار من أجل اختبار جذر الوحدة في السلاسل الزمنية (time series) بمعنى عند عدم وجود سكون لبيانات السلسلة الزمنية عند المستوى (Level) يمكن أخذ الفرقين الأول والثاني، ويعد من الاختبارات المستخدمة على نطاق واسع في بيان مدى سكون السلسلة الزمنية والتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation). ويعتمد على فرضيتين الأولى هي فرضية العدم ($H_0: B=0$) والتي تنص على عدم سكون السلسلة الزمنية والثانية هي الفرضية البديلة ($H_1: B=1$) التي تنص على سكون السلسلة الزمنية ويكون قبول أو رفض الفرضيتين من خلال مقارنة قيمة (Prob) أو إحصائية (t) المحسوبة للمعلمة (θ) مع القيمة الجدولية، فإذا كانت قيمة (t) المحسوبة للمعلمة (θ) أكبر من قيمة (t) الجدولية للمعلمة نفسها نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بمعنى أن السلسلة الزمنية ساكنة، أما إذا كانت قيمة (t) المحسوبة للمعلمة (θ) أقل من قيمة (t) الجدولية للمعلمة في هذه الحالة نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي أن السلسلة الزمنية غير ساكنة (علي وسلمان، 2020: 18).

2- اختبار فيلبس بيرون (pp) Philips-Perron: وهو أكثر دقة من اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيراً إذ يعتمد على طريقة إحصائية غير معلمية في تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة، لذلك يمكن الاعتماد على نتائجه في حالة عدم انسجامها مع نتائج اختبار ديكي فولر الموسع، ويستخدم الاختبار نفس الفرضيات التي تم ذكرها في اختبار ديكي فولر الموسع، ويتطلب اختبار (p-p) تقدير المعادلة الآتية:

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 Y_{t-1} + a_2 T + e_t$$

ثانياً: توصيف المتغيرات المستخدمة في القياس: تعد مرحلة توصيف الأنموذج من أهم مراحل أعداد الأنموذج القياسي إذ يتم استخدام المتغيرات التي افرزها الجانب التحليلي من البحث بهدف تحديد طبيعة العلاقات الاقتصادية بصورة رياضية من أجل قياس معاملاتها وفقاً لمنطوق النظرية الاقتصادية إذ تتجلى أهمية هذا الجانب في دعم نتائج التحليل من خلال استخدام مجموعة من الاختبارات التي تساعد على سكون السلسلة الزمنية والتخلص من مشكلة الانحدار الزائف، وقد تم اعتماد البيانات السنوية للمدة (2003-2021) وتم استخدام نموذج (ARDL).

ثالثاً: تحليل نتائج الأنموذج القياسي المستخدم:

1- اختبار ديكي فولر الموسع ADF: من الجدول (5) يتبين أن الدين الخارجي ساكن في المستوى الأصلي (Level) بحسب اختبار ديكي فولر الموسع بمعنى عدم وجود جذر وحدة لذلك نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على سكون السلسلة الزمنية بين المتغيرين بحسب قيمة (Prob) التي كانت أقل من (0.05%) إذ تُعد السلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى (0) بينما الناتج المحلي الإجمالي والدين المحلي ساكنان في الفرق الأول بمعنى أنهما

يعانيان من جذر وحدة لذلك نقبل فرضية العدم (H0) التي تعني عدم سكون السلسلتين بحسب قيمة (Prob) التي كانت أكبر من (0.05%) ونرفض الفرضية البديلة (H1).

2- اختبار فيليبس بيرون (P.P) من الجدول (6) يتبين أن نتائج الاختبارين متشابهة إذ يتبين أن الدين الخارجي ساكن في المستوى الأصلي (Level) بحسب اختبار ديكي فولر الموسع بمعنى عدم وجود جذر وحدة لذلك نرفض فرضية العدم (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1) التي تنص على سكون السلسلة الزمنية بين المتغيرين بحسب قيمة (Prob) التي كانت أقل من (0.05%) إذ تُعد السلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى (I(0) بينما الناتج المحلي الاجمالي والدين المحلي ساكنان في الفرق الأول بمعنى أنهما يعانيان من جذر وحدة لذلك نقبل فرضية العدم (H0) التي تعني عدم سكون السلسلتين بحسب قيمة (Prob) التي كانت أكبر من (0.05%) ونرفض الفرضية البديلة (H1)

جدول (5) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

Prob. 5%		At Level			At First Difference		
Study variables	درجة التكامل	With Constant	With Constant & Trend	Without Constant & Trend	With Constant	With Constant & Trend	Without Constant & Trend
IND	I(1)	0.98	0.57	0.96	0.02	0.04	0.00
EXD	I(0)	0.0000	0.0000	0.56	0.00	0.24	0.0000
GDP	I(1)	0.53	0.44	0.90	0.01	0.04	0.00

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 10)

جدول (6) نتائج فيليبس بيرون (p.p)

Prob. 5%		At Level			At First Difference		
Study variables	درجة التكامل	With Constant	With Constant & Trend	Without Constant & Trend	With Constant	With Constant & Trend	Without Constant & Trend
IND	I(1)	0.99	0.89	0.99	0.04	0.03	0.00
EXD	I(0)	0.0000	0.0000	0.0003	0.0008	0.04	0.0000
GDP	I(1)	0.55	0.44	0.91	0.01	0.8	0.00

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 10)

رابعاً، تقدير وتحليل العلاقة بين الدين العام المحلي والخارجي مع الناتج المحلي الاجمالي

1- نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test): يستخدم اختبار الحدود لمعرفة وجود علاقة توازنه طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) بين الدين العام المحلي والخارجي كمتغير مستقل والناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع من خلال مقارنة احصائية (F) مع القيمة الجدولية الدنيا والعليا ومن الجدول (7) يتبين أن قيمة (F-statistic) قد بلغت (7.86) وهي أكبر من القيمة الجدولية للحدود الدنيا والعليا إذ بلغت (3.1)(3.87) عند مستوى معنوية (0.05%) لذلك نرفض فرضية العدم (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1) وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين الدين العام المحلي والخارجي والناتج المحلي الاجمالي أي وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج مما يؤكد وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بينهما.

جدول (7) نتائج اختبار الحدود (Bound Test) للعلاقة بين الدين المحلي والناتج المحلي الاجمالي

Test Statistic	Value	K
F. statistic	7.86	2
Critical Value Bounds (القيمة الجدولية)		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
%10	2.63	3.35
%5	3.1	3.87
%2.5	3.55	4.38
%1	4.13	5

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 10)

اختبار المعلمات المقدرة (قصيرة الأجل) ومعامل تصحيح الخطأ غير المقيد: يوضح هذا الاختبار تقدير معلمات الأجل القصير من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع فضلاً عن تحديد نوع العلاقة قصيرة الأجل كما يوضح معامل تصحيح الخطأ سرعة العودة الى التوازن في الأجل الطويل. ومن الجدول (8) يتبين أن هناك علاقة عكسية بين الدين العام المحلي كمتغير مستقل والنتائج المحلي الاجمالي كمتغير تابع وطردية بالنسبة للدين العام الخارجي، إذ أن زيادة الدين العام المحلي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (3.41-) عند مستوى معنوية (Prob=0.0001) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، والسبب في ذلك أن معظم الدين العام المحلي وجد من أجل تمويل عجز الموازنة وليس من أجل تطوير القطاعات الانتاجية، كما يتبين أيضاً أن زيادة الدين الخارجي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي بمقدار (2.39)، ويعزى سبب ذلك الى أن أموال الدين الخارجي توجه نحو تغطية الرواتب والأجور التي تصب في النهاية ضمن حساب الناتج المحلي الاجمالي هذا من جهة فضلاً عن أن هذه الزيادة هي زيادة صورية غير حقيقية ناتجة عن زيادة الانفاق على القطاعات الخدمية كالصحة والاسكان والتعليم، كذلك أظهرت النتائج أن معامل تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) بلغت قيمته (-0.436188) سالبة ومعنوية باحتمالية (Prob=0.0005) وهذا يعكس وجود علاقة توازنية في الأجل القصير بين المتغيرات المدروسة باتجاه علاقة توازنية طويلة الأجل، كما أن قيمة معامل تصحيح الخطأ تعني أنه عند حصول أي اختلال بسبب صدمة فإن (43%) من الاختلال التوازني (عدم التوازن في الأجل القصير) في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه بالفترة الحالية (t) باتجاه العلاقة التوازنية طويلة الأجل نتيجة أي صدمة أو تغير في المتغير المستقل.

جدول (8) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(EXDT)(-1)	2.399764	0.616696	3.891322	0.0081
D(INDT)(-1)	-3.411112	0.363622	-9.380925	0.0001
CoinEq (-1)*	-0.436188	0.063491	-6.870104	0.0005

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 10)

اختبار المعلمات المقدرة طويلة الأجل: يوضح هذا الاختبار تقدير المعلمات في الأجل الطويل من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع، فضلاً عن تحديد نوع العلاقة طويلة الأجل، إذ يتضح من الجدول (9) أن هناك علاقة طردية بين الدين العام المحلي كمتغير مستقل من جهة والناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع من جهة أخرى، أي أن زيادة الدين المحلي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة (GDP) بمقدار (1.79) وحدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وعند مستوى معنوية (0.0472) وهذا راجع الى نفس الأسباب انفة الذكر.

جدول (9) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
EXD	2.427479	2.201600	1.102597	0.3125
IND	1.799822	0.722895	2.489744	0.0472

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews10)

2- إجراء الاختبارات التشخيصية للبواقي المقدرة: لغرض التأكد من مدى صحة النتائج ودقتها التي تم الحصول عليها في الاختبارات السابقة سوف نقوم بأجراء بعض الاختبارات التشخيصية المهمة لإثبات ذلك كما يأتي:

أ- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test): ان هذا الاختبار يستخدم للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، اذ يتبين من الجدول (10) أن قيمة (F-statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (0.33) وهي أكبر من (0.05%) وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي ومن ثم يجب ان نقبل فرضية العدم (H0) التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط بين المتبقيات العشوائية ونرفض الفرضية البديلة (H1) التي تنص على وجود مشكلة ارتباط بين المتبقيات العشوائية، ومن ثم فان هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج (ARDL).
جدول (10) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM) لأنموذج الناتج المحلي الاجمالي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.12	5) Prob .F (1	0.33
Obs-R-squared	2.92	Prob. Chi-Square(1)	0.08

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 10)

ب- اختبار مشكلة عدم تجانس التباين (ARCH Test) : يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة اختلاف التباين للبواقي كما موضح فيما يلي: اذ يوضح الجدول (11) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين ل (ARCH) اذ نلاحظ بان قيمة (F-statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (0.78) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني ان الأنموذج يخلو من مشكلة اختلاف التباين، ومن ثم هنا يجب نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة اختلاف تباين بين المتبقيات العشوائية ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة اختلاف التباين بين المتبقيات العشوائية، ومن ثم فان هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج (ARDL).

جدول (11) نتائج اختبار ثبات التباين حدود الخطأ (تجانس التباين) لأنموذج الناتج المحلي الاجمالي

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.07	13) Prob .F (1	0.78
Obs*R-squared	0.09	Prob. Chi-Square(1)	0.76

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 10)

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- تم التوصل الى أثبات فرضية البحث اذ لم تستخدم أموال الدين العام بشكل كفاء ومن ثم كان تأثيره سلبي في معدل النمو الاقتصادي.
- 2- أظهرت نتائج التحليل أن الدين العام الخارجي كان مرتفع بشكل كبير في بداية المدة المدروسة على حساب الدين العام المحلي ثم حصل العكس في نهاية المدة بسبب تبدل سياسة البنك المركزي بعد العام 2014.
- 3- أظهرت نتائج التحليل أن الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية كبيرة وهيكل انتاجي مدمر بسبب الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق وخوضه حروب كبيرة وعقوبات اقتصادية امتدت أكثر من 13 سنة لذا أصبح الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي معتمد بشكل كبير على مصدر ريعي يتمثل بالنفط الخام.
- 4- في الغالب لم يلجأ العراق الى الدين العام من أجل تحقيق معدل نمو اقتصادي وانما بسبب الحروب والازمات التي مر بها.
- 5- اثبتت نتائج التحليل أن هناك علاقة عكسية بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي بمعنى أن الدين المحلي يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي.
- 6- هناك تأثير سلبي للدين العام في النمو الاقتصادي وبخاصة الدين الخارجي في بداية ومنتصف المدة المدروسة ثم اصبح تأثيره ايجابي لكن ضعيف في نهاية المدة.

7- اثبتت النتائج القياسية أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الدين العام والنتاج المحلي الإجمالي إلا أن تأثير الدين العام المحلي كان سلبي على النمو الاقتصادي كونه لم يوجه نحو استثمارات مهمة بل جله يذهب لعلاج عجز الموازنة ودفع الرواتب فضلاً عن الانفاق العسكري المتزايد.

ثانياً، التوصيات:

1- توجيه أموال الدين العام سواء المحلي أو الخارجي نحو استيراد السلع الرأسمالية التي تسهم في توسيع الطاقة الانتاجية من أجل تحقيق تراكم في رؤوس الأموال وعدم توجيه حصيلة الدين العام نحو استيراد السلع الاستهلاكية.

2- انشاء هيئة مستقلة تدار من قبل خبرات وكفاءات اقتصادية تكون مهمتها ادارة توجيه أموال الدين العام نحو الاستثمارات الانتاجية المهمة (تطبيق القاعدة الذهبية).

3- ضرورة تطوير سوق العراق للأوراق المالية الحكومية كي يسهم في تنشيط القطاعات الاقتصادية وتنمية رؤوس الاموال داخل وخارج البلد بهدف تمويل الدين العام.

4- العمل على استخدام اموال الدين العام في الاستثمارات الانتاجية وليس الاستهلاكية، من خلال وضع سياسة مدروسة للدين العام واتباع سياسة مالية توسعية منضبطة ومقصودة تؤدي الى دعم السياسة النقدية عن طريق ما تصدره الحكومة من اوراق مالية والتي تهدف من خلالها الى استثمار ما لدى المصارف التجارية من احتياطات فائضة في مشاريع انتاجية تخدم الاقتصاد العراقي.

المصادر REFERENCES

أولاً، المصادر العربية:

أ- الكتب:

1. رشم، محمد حسن، والكبيسي محمد صالح، مقدمة في الاحصاء الاقتصادي، الطبعة الثانية، 2004.

2. حسين اليحي وحسن الخربوش، 2007، المالية العامة، جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن.

ب-المجلات والبحوث:

3. رشيد، ايناس محمد واخرون، 2020، تحليل أثر الدين العام على الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق دراسة في ظل أثر قوانين الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي للمدة 2008-2020، مجلة الجامعة العراقية، العدد 52، الجزء الثالث، العراق.

4. اسماعيل، ميثم العيبي وهذال، أحمد حامد جمعة، 2019، تحليل استدامة الدين العام في ظل ريعية الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 25، العدد 113.

5. ثويني، فلاح حسن، 2006، مشكلة المديونية الخارجية الأسباب والاثار، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد العاشر.

6. داغر، محمود محمد وسلمان، محمد صالح، ولفته، حسن حازم، 2019، الدين المصري العام وقيد الاحتياطي الاجنبي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 25، العدد 113.

7. عبد اللطيف، عماد محمد علي، 2012، الدين الحكومي الداخلي وأثره في السياسة النقدية(العراق حالة دراسية)، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 39.

8. علوان، غفران حاتم وريام، علي طالب، 2019، قياس وتحليل أثر عجز الموازنة على الدين الخارجي في العراق في إطار التكامل المشترك، للمدة (1990-2016)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، العدد 25.
9. علوان، غفران حاتم وكاظم، اسراء صادق، 2020، تأثير الدين العام على الاستقرار المالي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، العدد 121.
10. علي، أزهار حسن وسلمان، عباس داود، قياس أثر الدين العام على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، 2020، مجلة الجامعة العراقية المحكمة، العدد 1813.
11. مناتي، عدنان ومجيد، ليلى ناجي، 2017، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تعزيز التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي) مع اشارة خاصة الى العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون، العراق.
12. داود، سمير سهم ومسلم، حمدية شاكر، 2022، تحليل سلوك الأسر في الادخار وعلاقته بقدرة الجهاز المصرفي على منح الائتمان، Jilin Daxue Xuebao (Gongxueban)/Journal of Jilin، University (Engineering and Technology Edition) ، Vol: 41 Issue: 10-،
- د. الرسائل والأطاريح الجامعية:**

1. العبيدي، عباس داود سلمان، 2020، الدين العام وانعكاساته على الناتج المحلي الاجمالي في العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

Foreign References:

A-Researches. Reviews and Studies:

1. Sanchez. I. and Garcia. R.2016.” Public Debt. Public Investment and Economic Growth in Mexico”. International Journal of Financial Stududies.
2. Ogonna.2016. The Implications of Rising Public Debt on Unemployment in Nigeria: An Auto Regressive Distributed Lag Approach”. Asian Research Journal of Arts & Social Sciences. Article no. ARJASS.
3. Benayed,W., Gabsi, F. B. and Belguith, S. O. (2015), “Threshold Effect of Public Debt on Domestic Investment: Evidence from Selected African Countries”, Theoretical and Applied Economics, Volume XXII, No.4.
4. Kaur, A. and Kaur, B. (2015), “The Effects of Public Debt on Economic Growth and Gross Investment in India: An Empirical Evidence”, Pacific Business Review International, Volume 8, Issue 1.
5. Greenidge, K., Craigwell, R., Thomas, C and Drakes, L. (2012), “Threshold Effects of Sovereign Debt: Evidence from the Caribbean”. IMF Working Paper. No.12-157 .
6. Ogonna, I. C, Idenyi, O. S., Ifeyinwa, A. C. and Gabriel, N. U. (2016) “The Implications of Rising Public Debt on Unemployment in Nigeria: An Auto Regressive Distributed Lag Approach”, Asian Research Journal of Arts & Social Sciences, Article no.ARJASS.26394.

-
7. Kourtellos, A., Stengos, T. and Tan, C. M. (2013), "The effect of public debt on growth in multiple regimes". Journal of Macroeconomics, 38.
 8. Reinhart, C. M. and Rogoff, K. S., 2010. "Growth in a Time of Debt". American Economic Review: Papers & Proceedings 100.
 9. Muslim, Hamdyai shaker and Hujaimi, Sohaila Abdul-Zahra, Khalaf, Sadiq Tome, 2021, Smart insurance and the missing contribution to sustainable development in Iraq, Web ology, Volume x, Number x, January, 202x .
 10. Dawood, Sameersihamand muslim, Hamdiyahshakir, 2022, Analyzing The Behavior Of Families In Saving And Its Relationship To The Ability Of The Banking System To Grant Credit In IRAQ, Jilin Daxue Xuebao (Gongxueban)/Journal of Jilin University (Engineering and Technology Edition), vol 41.